المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

العدد (2320) السنة الثامنة - الجمعة (2) كانون الأول 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

إقـــــرأ في المدى

2 العراقية ترفع الراية البيضاء امام الوزارات الامنية

3 واشنطن تخسى حرباً اهلية في المناطق المتنازع عليها

4 الداخلية: الشركات الامنية تهدد الأمن وعملها تحت السيطرة

8 الزوراء يواجه النجف في قمة الدور السادس لدوري النخبة

القبض على مجموعة تستهدف ضباط الداخلية

بغداد/ المدى

ألقت مديرية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التابعة لوكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية في وزارة الداخلية، القبض على مجموعة إرهابية استهدفت واغتالت أبناء القوات الأمنية من ضباط ومنتسبين بعملياتها الإجرامية من خلال زرع العبوات الناسفة. وقال مدير مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة شرقي القناة العميد فاضل عبد جبر :ان المديرية تمكنت من إلقاء القبض على مجموعة إرهابية متخصصة باغتيال واستهداف ضباط ومنتسبي الشرطة بواسطة العبوات اللاصقة. وأضاف جبر: إن هذه المجموعة تتكون من ٥ أشخاص يقودهم ضابط برتبه رائد في الشرطة يدعى (محمد منتظر فؤاد) حيث قامت هذه المجموعة بوضع عبوة لاصقة في عجلة أحد ضباط الشرطة المنسوبين الى وكالة الاستخبارات وهو الشهيد الرائد (عمار كاظم) .

العلاقات الخارجية تكشف حلاً للأزمة السورية

مبادرة جديدة يقودها البرلمان لمنع التدخل العسكري في دمشق

بغداد/ إياس حسام الساموك

كشف المستشار الاعلامي لرئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب همام حمودي عزم اللجنة طرح مبادرة لحل الازمة السورية في بغداد، فيما اكد عقد لقاءات للجنة المكلفة بالمبادرة مع رئيسي الجمهورية والوزراء لبلورة الفكرة وتنفيذها.

وقال عباس العامري في تصريح خص به (المدى)، امس "تم تكليف رئيس لجنة العلاقات الخارجية همام حمودي بتشكيل لجنة مصغرة تضم في عضويتها سلمان الجميلي ورافع عبد الجبار وياسين مجيد من اجل متابعة الملف السوري والاعداد لمبادرة تكون في العراق لجمع الفرقاء في دمشق من الحكومة والمعارضة بشقيها الداخلي والخارجي لحل الازمة حتى لايكون هناك تدخل خارجي عسكري ومعه تاتي احتمالات نشوب حرب اهلية من الممكن ان ينسحب اثرها على العراق".

وتابع العامري "ان هذه المبادرة تنطلق من مصلحة العراق بعدم تأثير الاوضاع سلبيا عليه فضلا عن رغبة اللجنة في حفظ الدم السوري"، نافيا رغبة اللجنة مصادرة الادوار الدبلوماسية للحكومة وقال "اجرينا حوارا مع رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي وخلال الايام المقبلة ستكون لنا حوارات اخرى مع رئيسي الجمهورية والوزراء لاجل تنفيذ هذه المبادرة ومخاطبة السوريين ودعوتهم الى بغداد".

ودافع مستشار رئيس لجنة العلاقات الخارجية عن الموقف العراقي من الازمة السورية وقال "ان موقفنا لم يدعم النظام السوري بل تحفظ على فرض العقوبات الاقتصادية التي يستهدف منها بالدرجة الاساس الشعب".

و أعلن رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، الاسبوع الماضي، أن وزراء الخارجية العرب اقروا مجموعة من العقوبات الاقتصادية ضد الحكومة السورية، وفي حين أكد أن العراق تحفظ على القرار، أشار إلى أن لبنان نأى بنفسه عن القرار.

وقال حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في تصريحات صحافية، إن "وزراء الخارجية العرب اقروا خلال اجتماعهم الذي عقد، امس، مجموعة من العقوبات الاقتصادية ضد الحكومة السورية"، مبينا أن "من تلك العقوبات منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية إضافة إلى تجميد أرصدتهم فيها". وأضاف حمد أن "العراق تحفظ على هذا القرار ولن ينفذه"، مشيرا إلى أن "لبنان نأى بنفسه عن القرار".

وأكد حمد أن "العقوبات تتضمن وقف التعامل مع البنك المركزي السوري ووقف المبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية باستثناء السلع الإستراتيجية التي تؤثر على شعبها".

ومن جانب اخر أكدت لجنة العلاقات الخارجية، أمس الخميس، أن القضاء العراقي مستقل وخصوصا بالتعامل باستقلالية مع قضية النائب السابق محمد الدايني، منتقدة الاتهامات التي وجهها الاتحاد البرلماني الدولي للقضاء العراقي بأنه "مسيس".

وقال رئيس اللجنة همام حمودي في بيان صدر عنه،امس وتلقت (المدى) نسخة منه أن "القضاء العراقي مستقل، والدليل على ذلك هو تعامله باستقلالية مع قضية المتهم الهارب محمد الدايني"، منتقدا "الاتهامات التي وجهها الاتحاد البرلماني الدولي للقضاء العراقي بأنه مسيس".

وأضاف حمودي أن "القضاء العراقي أبطل لمرتين حكمين في قضية الدايني"، معتبرا أن "ذلك يدل على استقلالية القضاء، الذي وقف بقوة أمام الإجراءات غير الصحيحة وأما الصحيحة فلا يتدخل بها أحد".

طالباني يلقي كلمة بمناسبة يوم الوفاء.. التفاصيل ص٢

أمانة بغداد: الشفافية الدولية برّأت العيساوي من الفساد

بغداد/ المدى

ذكرت أمانة بغداد، أمس الخميس، أن منظمة الشفافية العالمية برأت أمينها صابر العيساوي من التهم التي وجهت له خلال استجوابه داخل مجلس النواب، مؤكدة أنها اعترضت على استعمال وثائق حكومية لقضايا فساد أو مخالفات.

وقال بيان أصدرته الأمانة، امس وتلقت (المدى) نسخة منه إن "منظمة الشفافية العالمية اطلعت على مجموعة من الملفات المعروضة أمام مجلس النواب من بينها تلك التي اعتمدت خلال عملية استجواب أمين بغداد في عملية مشتركة مع الجانب الحكومي العراقي بغية تبادل الخبرات والنصح في هذا الخصوص".

وأضاف البيان أن "المنظمة أكدت أنه لا يمكن اتخاذ إجراء ما في ضوء الوثائق المتبقية إلا بعد أن تنتهي مدد العقود المتفق عليها ويثبت تقصير الشركة المنفذة وبالتالي لا يترتب على الأمين مسؤولية قانونية إن نكلت شركة أو قصرت بعملها"، مؤكداً أنها "لم تعترض على موضوع الاستجواب من جهة الإطار العام لأنه يصب في صميم عمل البرلمان في استجواب الوزراء والموظفين الحكوميين، لكن الاعتراض جاء في معرض استعمال وثائق حكومية لقضايا فساد أو مخالفات".

ولفت البيان إلى أن "منظمة الشفافية اعتبرت أن بعض تلك الوثائق قد اتخذ فيه قرار، وأحيل إلى النزاهة أو الجهات المختصة، وبعضها الآخر لم تنته الإجراءات الخاصة به بعد وهو ما يدخل ضمن عمليات الالتفاف السياسي ومحاولة تشويه صور المسؤولين"، موضحاً أن "المنظمة ترى ضرورة إخضاع هذا الأمر لعملية فلترة برلمانية أولا واستبعاد أي وثيقة لم يبت في أمرها بعد إلى جانب استبعاد الوثائق التي سبق أن اتخذ قرار فيها".

مستشاره القانوني: يحقّ للمالكي الترشح لولاية ثالثة

بغداد/ المدى

قال المستشار القانوني لرئيس الحكومة نوري المالكي أنه من حق الأخير القانوني الترشح لولاية ثالثة.

وذكر فاضل محمد جواد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الدستور العراقي لم يحدد مدة تولي رئاسة الوزراء لان العراق بلد نيابي وان الكتلة الأكبر هي التي ترشح الشخص المعني لتولي الوزارة لذا فانه لا يوجد عائق قانوني يمنع تولي رئيس الوزراء ولاية ثالثة".

وأضاف أن "دولا عالمية مثل بريطانياً تعتمد هذا النظام لان العراق ليس نظاما رئاسياً لذا فان عملية انتخاب الرئيس تعتمد على الكتل النيابية الأكثر عدداً في مجل النواب العراقي".

وأشار إلى انه "إذا أرادت الكتل السياسية أن تحدد فترة تولي رئيس الوزراء لولايتين فقط فعليها ان تجري تعديلا دستوريا ينص على ذلك".

وانتخب مجلس النواب وبأغلبية الحضور أسامة النجيفي رئيسا له والنائب الأول قصي السهيل والنائب الثاني عارف طيفور، وتم أيضاً انتخاب جلال طالباني رئيسا لجمهورية العراق للدورة الانتخابية الثانية.

وكانت كتل سياسية اعترضت بشكل كبير على تولي المالكي لولاية ثانية معللين ذلك الرفض بسبب سياسة الحكومة السابقة في إدارة الأزمات.

وتعرضت ولاية المالكي الثانية لمشاكل كثيرة من بينها ملف ميناء مبارك والقصف الجوي الإيراني التركي على الحدود العراقية وقطع المياه والأمن وتشكيل الأقاليم وغيرها من أزمات أعاقت ترجمة البرنامج الحكومي للمالكي على الواقع، وفق مراقبين.

التحقيق بإيفادات رئاسة البرلمان

بغداد/ المدى

أفاد ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي ، بتشكيل لجنة فرعية داخل لجنة النزاهة تتولى مهمة التحقيق والتدقيق في أوجه صرف المبالغ المخصصة لإيفاد رئاسة مجلس النواب والتعيينات والترقيات.

وقالت عضو الائتلاف حنان الفتلاوي "لجنة النزاهة النيابية شكلت لجنة فرعية تضم أربعة نواب تتولى مهمة التحقيق والتدقيق بصرفيات الايفادات لرئاسة مجلس النواب إلى جانب التحقيق والتدقيق بالتعيينات والترقيات وقضايا التأثيث والتأهيل".

وأوضحت الفتلاوي "طالبت هيئة النزاهة بالتحقيق بصرفيات الايفادات لرئاسة مجلس النواب فهناك مبالغ كبيرة تصرف وهناك هدر للمال العام".

وكانت الفتلاوي قد أعلنت قبل يومين أن القضاء العراقي رد الدعوى التي أقامها رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ضدها لعدم قانونيتها، وفي حين اعتبرت رد الدعوى انتصارا على إرادة تكميم الأفواه.

وقرر رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي رفع دعوى قضائية ضد النائبة حنان الفتلاوي لاتهامه بصرف مبلغ ٣٥٠ مليون دينار دون سند قانوني في آب/أغسطس الماضي.

وقال النجيفي وقتها ان المبلغ الذي خصصته رئاسة المجلس والبالغ ٣٥٠ مليون دينار عراقي تم توزيعه على العوائل الفقيرة من قبل رئيس المجلس ونائبيه.

وتحقق هيئة النزاهة العراقية بملفات العديد من المسؤولين العراقيين في الحكومة السابقة والحالية على خلفية ملفات فساد مالية وإدارية بمبالغ مالية كبيرة.

ويعد الفساد مشكلة مستشرية في العديد من الوزارات العراقية منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن، ولم تستطع الحكومة والهيئات الرقابية تحجيم الظاهرة بالرغم من إجراءاتها بسبب تورط مسؤولين كبار بالوقوف وراء ملفات الفساد حسب ما ذكرته النزاهة في وقت سابق.

الخلافات توقف مناقشات قانون العفو العام

بغداد/ المدى

شددت اللجنة القانونية النيابية أمس الخميس، على إيقاف مناقشة مقترح قانون العفو العام داخل اللجنة بسبب الخلافات السياسية بين دولة القانون والتيار الصدري.

ومقترح قانون العفو العام اقترحته الكتلة الصدرية وتعهد لاحقا رئيس الوزراء نوري المالكي بعدم تمريره خشيه شموله القتلة و"الإرهابيين".

قال عضو اللجنة لطيف مصطفى إن "مقترح قانون العفو العام أدرج ضمن مجموعة فقرات كان من المقرر مناقشتها داخل اللجنة القانونية لكن تم إيقاف مناقشة المقترح بسبب الخلافات السياسية".

واوضح مصطفى أن "اللجنة قررت رفع الفقرة الخاصة بمناقشة مقترح قانون العفو العام من جدول أعمال اللجنة لغاية الحصول على توافق سياسي بشأنه".

وتابع أن "أعضاء ائتلاف دولة القانون في اللجنة القانونية يحاولون الضغط باتجاه إلغاء مقترح القانون أو إفراغه من محتواه، فيما يصر التيار الصدري على تمرير مقترح القانون بتأييد من الكرد والقائمة العراقية لكن بشروط".

وصوت مجلس النواب العراقي في أيلول/سبتمبر الماضي على قانون العفو العام المثير للجدل الذي تقدمت به الكتلة الصدرية مبدئيا على ان يحال إلى اللجنة القانونية لمعرفة مدى انسجام فقراته مع الدستور العراقي.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية اكتسبت الدرجة القطعية أو لم تكتسب.

عمليات بغداد: عثرنا على صاروخ طوله متران

بغداد/ المدى

أعلنت قيادة عمليات بغداد، أمس الخميس، عن تفكيك ٥٢ عبوة ناسفة وحزامين ناسفين وضبط صاروخ نوع كراد معد للإطلاق في بغداد.

ونقل بيان عن قيادة عمليات بغداد وتلقت (المدى) نسخة منه "، أن قوة عسكرية فككت ٥٢ عبوة ناسفة وحزامين ناسفين في منطقة الشاخات جنوب بغداد".

وأضاف البيان أن "قوة من الفرقة ١١ ضبطت صاروخ نوع أكراد طوله متران معد للإطلاق في منطقة الشعب غرب بغداد".

وشهدت بغداد امس، الخميس، نجاة وزير البيئة سركون لازار صليوا من محاولة اغتيال بانفجار عبوة ناسفة استهدفت موكبه شمال بغداد، أسفرت عن إصابة احد عناصر حمايته.

فيما أعلنت مديرية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عن اعتقال خمسة أشخاص يشكلون خلية مسلحة يقودهم ضابط في الشرطة متورطة بحوادث اغتيال واستهداف ضباط ومنتسبي الشرطة بعبوات لاصقة في بغداد، فيما اعتقلت قوة من مديرية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مجموعة مسلحة اعترفت بتنفيذ أعمال قتل وخطف وتهجير في مناطق متفرقة من العاصمة.

يذكر أن العاصمة ومحافظات أخرى تشهد منذ أشهر تصعيداً بأعمال العنف أودت بحياة المئات بينهم عدد من الضباط ومسؤولين حكوميين، في وقت تعيش فيه البلاد خلافات مستمرة بين السياسيين بشأن العديد من القضايا، أبرزها أسماء الوزراء الذين سيتولون الحقائب الأمنية.

بغداد تدرس إبقاء دقدوق في عهدة واشنطن

بغداد/ المدى

مع قرب موعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، تبرز قضية أحد مسلحي حزب الله المحتجز في العراق لتكون بمثابة نقطة خلاف عميقة بين بغداد والإدارة الأمريكية.

فاللبناني علي موسى دقدوق المحتجز لدى الأمريكيين في العراق منذ عام ٢٠٠٧، بتهمة التورط في قتل العديد من الجنود الأمريكيين في العراق، ربما يصبح حرا طليقا بعد الانسحاب دون أن يواجه محاكمة.

العراقيون لم يعطوا أي إشارة بأنهم سيسمحوا بإخراج دقدوق من البلاد، لمحاكمته في أمريكا، وهو أمر يثير غضب أعضاء في الكونغرس الأمريكي، كما أن مسألة مكان محاكمته وكيفيتها تثير جدلا حتى داخل الولايات المتحدة.

واعتقل دقدوق، العسكري البارز من القوات الخاصة التابعة لتنظيم حزب الله اللبناني في العراق في مارس/آذار عام ٢٠٠٧، ويُعتقد أنه لعب دورا محوريا في الهجوم الدموي الذي أودى بحياة خمسة جنود أمريكيين في كربلاء في يناير/كانون الثاني من نفس العام.

و قال رئيس هيئة الاركان الامريكية المشتركة الجنرال مارتن ديمبسي لرويترز ان السلطات العراقية تدرس طلب الولايات المتحدة ان تبقي واشنطن نشط حزب الله الاسير علي موسى دقدوق في عهدتها بدلا من تسليمه الى بغداد قبل نهاية العام.

ولم يخض ديمبسي في الحديث عن السيناريوهات القانونية المختلفة التي يجري دراستها بشأن دقدوق لكنه أقر في مقابلة بان السلطات العراقية ما زالت تدرس طلب الولايات المتحدة الابقاء عليه في عهدتها.

وقال ديمبسي لرويترز وهو عائد الى واشنطن بعد رحلة الى لندن "المرة السابقة التي تطرقت فيها الى هذا الامر والتي كانت قبل ذهابي في هذه الرحلة كنا في الوضع الذي ذكرتموه تماما وهو اننا قدمنا عدة

طلبات. وهم يدرسون الامر في اطار نظامهم القانوني ولم يردوا علينا بعد."

وتم القبض على دقدوق، الخبير في صناعة المتفجرات، في مدينة البصرة حيث كان يقوم بتدريب وقيادة المليشيات على مواجهة قوات التحالف، وبادر على الفور إلى التظاهر بأنه أخرس وأصم ساعة اعتقاله.

واعترف دقدوق أنه وبجانب قيادات مليشيات عراقية ، عملوا مع "قوات القدس"، التي تعتبر نخبة وحدات العمليات الخاصة التابعة للحرس الثوري الإيراني، هذه الأخيرة التي دأبت قيادات الجيش الأمريكي على اتهامها بتدريب وتزويد المليشيات الشيعية بالأسلحة.

والمخاوف تلك عبر عنها ٢٠ من أعضاء الكونغرس الأمريكي في رسالة وجهوها إلى وزير الدفاع ليون بانيتا في يوليو/تموز الماضي، عندما حذروا من أن "النظام القانوني الحالي في العراق قد يسمح لدقدوق بالعودة إلى القتال نتيجة عدم القدرة على اعتقاله ومحاكمته بموجب القانون الجنائي العراقي."

ويبدو أن الطلبات الأولية من قبل الولايات المتحدة بإخراج دقدوق لمحاكمته خارج البلاد لم تلق استجابة من بغداد، غير أن المفاوضات مستمرة، حسبما يقول دبلوماسيون أكدوا أن القضية ربما تثار خلال وجود نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن الذي يزور العراق حاليا.

وحتى لو غير العراقيون رأيهم، هناك مسألة شائكة في كيفية ومكان محاكمة دقدوق، إذ يريد السناتور ليندسي غراهام، وهو جمهوري من ولاية كارولينا الجنوبية، نقل دقدوق إلى معتقل غوانتانامو، وعدم محاكمته أمام محكمة مدنية في الولايات المتحدة.

وقد تم بالفعل بحث فكرة محاكمة عسكرية لدقدوق في قاعدة أمريكية في الخارج، ولكن البروفيسور روبرت تشيسني، خبير قانون الأمن الوطني في جامعة تكساس، يقول إن هذه القواعد ليست أراضي ذات سيادة أمريكية، ومعظم الدول التي تستضيفها لن ترحب بمحاكمة قيادي في حزب الله على أراضيها.